

تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

م. عمر محمود عكاوي

م.د. نادية مهدي عبدالقادر

م. علياء حسين خلف

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة ديالى

المستخلص:

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العراقي صعوبات وتحديات عديدة منها صعوبة التمويل من أجل الاستمرار والمنافسة، ولحد من هذه الصعوبات هي دراسة برامج التمويل المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل شركات التمويل والمصارف الخاصة وفق أسعار فائدة معتدلة تتراوح بين (8%-10%) لتسهيل مهمة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض لتمويل مشاريعهم والحصول على فرص عمل وتعزيز دور هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى أن اغلب القروض توجهت نحو المشاريع الخدمية والمشاريع التجارية وانخفاض القروض الموجهة نحو القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية الأمر الذي أكد دور القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

المصطلحات الرئيسية للبحث : التمويل ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، شركات التمويل

Funding Small and Intermediate Projects and their Roles in the Achievement of the Economic Development

Abstract:

Small and intermediate projects faced many difficulties and challenges in Iraqi economy such as the difficulty of getting funding for the continuity and competition. In order to delimit these difficulties, there must be a study of the funding programs presented to small and intermediate projects by the funding companies and private banks in moderate prices of the benefits ranged (8% -10%) to facilitate the task of the owners of these small and intermediate projects in gaining loans to fund their projects, getting more work chances , and reinforcing the role of these projects in achieving the economic development.

This study concludes that the majority of loans are given to the service and commercial projects and there is a decrease in the loans that directed to the productive, agricultural, and industrial sectors. This matter is assured by the role of the private sector in achieving the local and total production.

Terminology home search : finance , small and medium enterprises , funding companies

المقدمة :

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى التوجهات التي تعتمدها الدولة في تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية وذلك لمساهمة هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الادخار والإنفاق والاستثمار والحد من مستوى الفقر إذ تساهم هذه المشاريع في التخفيف من نسب البطالة من خلال رفع مستوى التوظيف لقدرتها على تشغيل القوى العاملة وتوفير فرص عمل لإعداد كبيرة من أفراد المجتمع.

كما تمتاز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها أداة تنموية فعالة تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي فهي تمتاز بكثافتها العالية في استخدام الأيدي العاملة مقارنة برأس المال المستثمر فيها وقدرتها العالية في المساهمة بأجمالي القيمة المضافة فضلاً عن انتشارها الواسع جغرافياً الأمر الذي يجعلها تغطي مناطق واسعة من القطر وتحتوي على أعداد كبيرة من السكان الأمر الذي يؤكد دورها التنموي في الاقتصاد القومي.

وتعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق من قلة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لانخفاض مستوى التمويل لها مما يسبب صعوبة الاعتماد عليها وعلى القطاع الخاص في رفع معدلات الاستثمار ومعالجة مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة التي عانى ولا يزال يعاني منها الاقتصاد العراقي طيلة العقود الماضية. لذا لابد من استخدام سياسات اصلاح اقتصادي جديدة تعمل على تعزيز موقع وأهمية القطاع الخاص لكي يؤدي دوره الريادي في قيادة عملية التنمية.

فرضية البحث :

يفترض البحث أن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة له دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتخفيف معدلات البطالة والحد من الفقر.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من خلال دراسة وتحليل أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاسيما مشكلة التمويل، والتي تعد العائق الحقيقي لتطوير هذه المشاريع وفعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث :

عدم وجود أساليب تمويل مخططة لمشاريع الصغيرة والمتوسطة مما سبب انخفاض مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى ما يلي:

١. دراسة واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
٢. دراسة مصادر تمويل المشاريع والصغيرة والمتوسطة في العراق.
٣. بيان دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

منهج البحث:

تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي وتحليل البيانات المتوفرة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

هيكلية الدراسة :

تم تقسيم البحث إلى خمسة محاور وهي :

- المحور الأول : تناول الإطار المفاهيمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثاني : تناول دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- المحور الثالث : تناول أساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق من خلال التطرق لنموذج الشركات والمصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الرابع : تناول دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة والفقر في الاقتصاد الوطني.
- المحور الخامس : الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أولاً : تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

لم يتم الاتفاق بين الباحثين والمختصين والدارسين حول تحديد تعريف محدد للمشروع الصغير والمتوسط، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف في المعايير المعتمدة من قبل الجهات المختصة فضلاً عن اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد عن الآخر ودرجة التقدم الاقتصادي ومستوى معيشة الأفراد وكذلك مدى التقدم في استخدام التكنولوجيا في الصناعة، ولذلك يعد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المفاهيم النسبية وليست المطلقة (طشوش، 2012، 17).

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تتخصص في مجالات منها المجال الصناعي أو التجاري أو الخدمي وقد عرفت وزارة التخطيط العراقية لمشروع الصغير باستعمال معيار عدد العاملين الذي يحتويه هذا المشروع بأنه المشروع الذي يحتوي من (1-9) عاملاً (وزارة التخطيط، 2011، 1). أما المشروع المتوسط فقد عرفت وزارة التخطيط لعراقية بأنه المشروع الذي يحتوي على عدد من المشتغلين بين (10-29) عاملاً (وزارة التخطيط، 2012، 1).

حيث تمتاز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة فهي تمتاز في قدرتها على الانتشار في المراكز الحضرية الصغيرة والأرياف محققة فوائد كثيرة منها توزيع أفضل لفرص العمل والدخل و وفورات اقتصادية ناجمة عن اختيار مواقع قرب مصادر مستلزمات الإنتاج أو مراكز الطلب عليها، فضلاً عن أنها تعمل على تنمية وأعداد الخبرات الفنية والإدارية واستقطاب مدخرات الأفراد وتوجيها وجهات استثمارية تخدم خطة التنمية.

ثانياً : خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تستحوذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من قبل الدارسين والمهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنمية ولهذه المشروعات دور لا يمكن الاستهانة به في بناء الاقتصاد الوطني لأي بلد، وتبرز أهمية هذه المشاريع من خلال استغلال الإمكانيات والطاقات وتطور الخبرات والمهارات، ومن أهم خصائص هذه المشروعات هي (طشوش، 2012، 33):

١. مالك المنشأة هو مديرها (الملكية الفردية).
٢. انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وارتفاع إنتاجيتها مقارنة برأس المال المستخدم.

٣. تمتلك القدرة على الانتشار الجغرافي بشكل سريع وقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف وهي أكثر قدرة على تقبل التغير وتبني سياسات جديدة بما يتلائم مع المستجدات والمتغيرات التي تحدث في السوق.
٤. قدرة المشاريع الصغيرة على تلبية احتياجات مختلفة ومتباينة للمستهلكين.
٥. تسهم المشاريع الصغيرة في تخفيف حدة البطالة من خلال توفير فرص عمل تستوعب مختلف الشرائح مما يكسبها صفة الاتساع في التأثير على الاقتصاد الوطني.
٦. تساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية في المجتمع المحلي ودفع هذه المشروعات إلى مواقف تنافسية جيدة.
٧. تكون درجة المخاطرة قليلة في المشاريع الصغيرة.
٨. ارتفاع قدرتها على الابتكار وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم (هيك، 2003، 150).
٩. أنها وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها لمدخلات الفائضة والعاطلة فضلاً عن أنها توفر فرص استثمارية لأصحاب المدخلات الصغيرة.
١٠. تتميز هذه المشاريع بإعطاء دور بارز للمرأة في العمل والحد من ظاهرة تأنيث الفقر والبطالة في المجتمع عن طريق حصولها على فرص عمل كمالكة لهذه المشروعات أو عاملة فيها (حافظ، 2011، 216).
١١. قدرتها على الانتشار في المناطق الريفية مما تعمل على تقليل مخاطر الهجرة من الريف إلى المدن (التميمي، 2007، 239).

ثالثاً : معوقات نجاح المشروعات الصغيرة :

١. العوامل الداخلية وهذه العوامل تتعلق بطريقة الإدارة فقد يفشل المشروع نتيجة سوء اختيار الموقع، و تضخم الأصول الثابتة وانخفاض حجم المبيعات، ارتفاع مستوى الديون الهائلة، التوسع غير المخطط، نقص السيولة، أو سوء إدارة المخزون، عدم كفاية رأس المال.
٢. العوامل الخارجية وهي تتضمن نقص العمالة المدربة والمؤهلة، انخفاض مستوى التمويل، المنافسة الشديدة، الأعباء الضريبية، سوء استخدام التصنيع، أو الركود الاقتصادي، أو التغيرات غير الملائمة في منطقة العمل، أو التشريعات والقوانين التي تعمل على تعقيد إجراءات إنشاء المشروع والحصول على التراخيص الرسمية لها، أو انخفاض مركز التدريب وتأهيل العاملين وتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية.

رابعاً : عوامل النجاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تتمثل عوامل النجاح بتحديد الهدف واختيار الطرق المناسبة لتلبية احتياجات الناس ومن ثم التخطيط وذلك بإحلال السلع المناسبة بالوقت المناسب والجودة والسعر المناسب وبعدها معرفة حجم رأس المال للتمويل والحصول عليه من المصادر المناسبة وفق مبدأ الحجم الأمثل ويتم اختيار الموقع الجيد لإنشاء المشروع، أن هذه العوامل التي يتم دراستها بشكل شامل لكافة المزايا والعيوب وإجراء المفاضلة وذلك من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات من أجل اختيار الأفضل.

خامساً: مفهوم التمويل ومصادره :

يعرف التمويل على أنه عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة (الدوري والسامرائي، 2006، 74). أي يمثل التمويل في تقديم طرف لطرف آخر مقدار من المال الحاضر مقابل الحصول على قدر آخر من المال وغالباً ما يزيد عن الأول في المستقبل.

ويشار إلى التمويل في بعض الأحيان على أنه الوقود الذي يحرك عجلة الاقتصاد إذ أن التمويل يتيح تدفق النقود وعوامل الإنتاج ويساعد على الاستقرار في النشاط الاقتصادي فالتمويل له عدة معاني حسب الطرف الذي يستخدمه بالنسبة للمستهلك يعني رفع المستوى المعيشي والتعامل مع الحالات الطارئة وغير متوقعة، أما بالنسبة للمنشآت الأعمال فالتمويل يعني توسيع الأسواق والحصول على مستلزمات الإنتاج، أما بالنسبة للاقتصاد بإطاره العام فإنه يعني تأثيره في السياسة النقدية والسياسة المالية (النعيمي، 2010، 29).

أما مصادر التمويل فتقسم إلى عدة أقسام :

١. التمويل من حيث الملكية، ويكون على نوعين الأول التمويل من المالكين أنفسهم من خلال عدم توزيع الأرباح ومن ثم تحقيق زيادة في رأس المال ويطلق عليه بأموال الملكية والثاني التمويل من غير المالكين كالمصارف أو المؤسسات المالية ويطلق عليه بأموال الاقتراض (بئال وآخرون، 2011، 47).

٢. التمويل من حيث الفترة ويشمل تمويل قصير الأجل تكون مدته أقل من سنة وتمويل متوسط الأجل وتكون مدته أكثر من سنة وأقل من خمسة سنوات وتمويل طويل الأجل وتكون مدته أكثر من خمسة سنوات إلى خمسة وعشرين سنة.

٣. التمويل من حيث النشاط الاقتصادي ويشمل التمويل الاستثماري الذي يمنح للمشاريع والمؤسسات الإنتاجية والتمويل الاستهلاكي الذي يحصل عليه الأفراد لغرض الحصول على السلع والخدمات والتمويل التجاري ويقصد به التمويل المقدم لتسهيل عمليات التبادل التجاري.

المحور الثاني : دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني :

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهم مكونات النشاط الاقتصادي في دول العالم فهي تنتشر في مجالات عديدة منها الزراعية والصناعية والخدمات والتجارة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية التي يتكون منها الناتج المحلي الإجمالي، فهذه المشاريع لها دور كبير في النهوض الاقتصادي لما لها قدرة على رفع إنتاجية العمل من خلال مساهمتها في توليد القيمة المضافة في عملياتها الإنتاجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إذ يعبر الناتج المحلي الإجمالي بصورة واقعية عن نمو الاقتصاد الوطني (صليبي، 2012، 5)، وتختلف الأهمية النسبية لهذه المشروعات بمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول ففي الولايات المتحدة الأمريكية تساهم بحوالي (51%) وفي انكلترا تساهم (83%) وفي الأردن تساهم أكثر من (50%) والهند (40%) وتساهم في جنوب إفريقيا بحوالي (56%) من الناتج المحلي الإجمالي (بتال وآخرون، 2011، 45).

أما في الاقتصاد العراقي فيلاحظ من جدول (1) الذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية والجدول (2) الذي يمثل الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية، بأن قطاع ملكية دور السكن احتل النسبة الأكبر من مساهمته في النشاط الاقتصادي بمعدل (12.2%) خلال المدة 2004-2013 وهذا يدل أن رؤوس الأموال للقطاع الخاص توجه نحو المضاربة في العقارات لأنها سريعة الربح بدلاً من توجيهها نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، ثم يأتي قطاع الزراعة بعد ذلك بنسبة تراوحت بالانخفاض التدريجي من (13.6%) عام 2005 إلى (6.6%) عام 2013 أي تساهم بمعدل (8.9%) خلال المدة 2004-2013، ويرجع السبب الرئيسي لانخفاض إنتاجية القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لعدة عوامل منها على سبيل المثال لا الحصر، تدهور الوضع الأمني في البلاد مما سبب ظاهرة الهجرة في الأرياف مما اضطر الفلاحين إلى ترك مزارعهم وتدمير البنى التحتية لقطاع الزراعة كذلك إيقاف العمل بقانون التعريفية الكمركية مما سبب إغراق السوق بالسلع الغذائية الرخيصة فضلاً عن عدم مساعدة الفلاح المحلي بتقديم الإعانات والقروض الميسرة الذي تساعده على

زيادة الإنتاج، الأمر الذي سبب انخفاض كبير في حجم الإنتاج الزراعي ومن ثم انعكس انخفاض مساهمة نشاط قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض حجم المعروض السلعي فاقداً قطاع الزراعة دوره التاريخي في تزويد السكان بحاجتهم من الغذاء كونه نشاطاً حيوياً من نشاطات العرض الكلي في الاقتصاد العراقي.

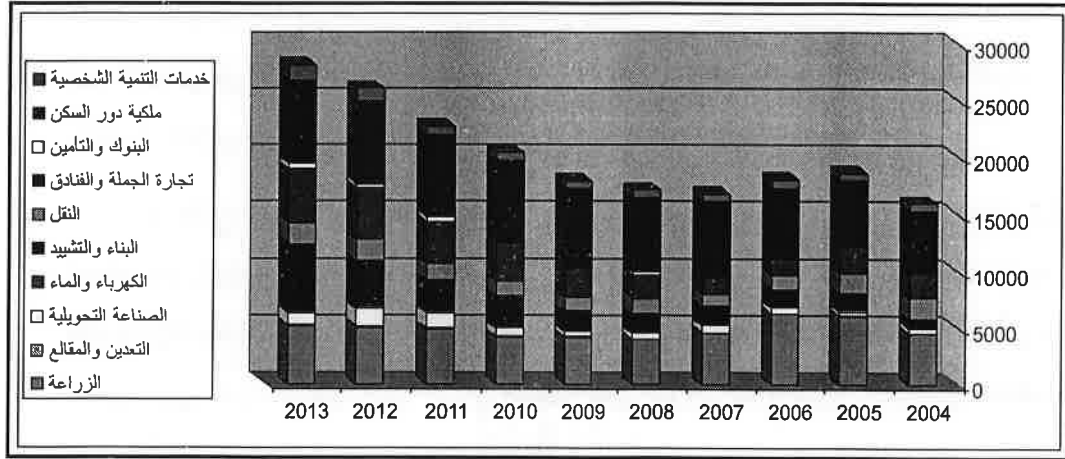
أما قطاع الصناعة التحويلية فلم تكن نسبة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي بالمستوى المطلوب إذ بلغت أعلى نسبة له (2.1%) عام 2012 وهذا يدل على تدهور قطاع الصناعة وضعف الكفاءة الإنتاجية للمشاريع المحلية في العراق ويرجع سبب ذلك لعوامل كثيرة منها غياب الأمن والاستقرار السياسي الذي شجع رؤوس الأموال المحلية على الهروب خارج العراق وعدم توفر الطاقة الكهربائية وارتفاع أسعار الوقود مما يسبب ارتفاع كلفة الإنتاج والأسعار وكذلك عدم حماية المنتج المحلي من خطر الصناعة الأجنبية.

ثم يأتي بعد ذلك قطاع البناء والتشييد الذي بدأ في الارتفاع التدريجي من (1.4%) عام 2004 إلى (7.6%) عام 2013، أما قطاع تجارة الجملة فقد أخذ هو الآخر بنسبة مساهمة بمعدل (5%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2004-2013.

أما قطاع الكهرباء والماء وقطاع خدمات التنمية الشخصية لم تكن نسبة مساهمتهم كبيرة بينما قطاع النقل والمواصلات ساهم بمعدل (2.5%) خلال المدة 2004-2013.

حيث يوضح الشكل (1) أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على مورد النفط في تسير نشاطاته الاقتصادية وتعظيم الرفاهية الاقتصادية فيه، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي بات اقتصاداً خديماً ضعيف الإنتاج ترتفع فيه مساهمة القطاعات الخدمية المولدة لدخل في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد قطاع النفط منه، على عكس القطاعات الإنتاجية السلعية لاسيما الزراعية والصناعية، الأمر الذي يسبب ضغط من قبل الطلب على العرض السلعي وبالتالي سيتم سد هذه الفجوة من خلال الاستيرادات الأمر الذي يسبب خروج العملة الصعبة إلى الخارج وعجز الميزان التجاري، خاصة وأن القطاع الخاص بلغ نسبة مساهمته خلال المدة 2004-2013 بمعدل (36.4%) في الناتج المحلي الإجمالي (عدا قطاع النفط) بجميع مشاريعه الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة مع دول العالم.

شكل (1) يوضح نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.



المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (1)

المحور الثالث : أساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق:

إن من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشكلة التمويل وغالباً ما تحجم البنوك التجارية عن إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة خوفاً من التعثر في سداد مبلغ القرض، ومن أجل دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ظهرت شركات خاصة بعد عام 2003 تتولى عملية كفالة وتمويل القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهما:

١. الشركة العراقية للكفالات المصرفية :

تم تأسيس الشركة العراقية للكفالات المصرفية في آذار من عام 2006 كشركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة لأحدى عشر مصرفاً خاصاً وبموافقة البنك المركزي العراقي برأس مال قدره (5) مليون دولار من خلال المساعدة والدعم المالي من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وفي عام 2009 تم تحويل الشركة إلى شركة مساهمة خاصة.

تقوم الشركة بتقديم ضمانات تصل إلى حد (75%) للقروض الممنوحة من قبل المصارف المشاركة للمقترضين وتكون حدود هذه القروض تتراوح بين (5000-250000) دولار أو ما يعادلها

بالدينار العراقي، كما تحصل الشركة على عمولة ضمان للقروض بنسبة (2%) من الجزء المضمون للقروض (الشركة العراقية لكفالات المصرفية، 2014، 6).

أهداف الشركة :

1. تسهيل مهمة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض لتمويل مشاريعهم من خلال تقديم كفالات جزئية للقروض التي تمنحها المصارف الخاصة المشاركة في برنامج الضمان.
 2. خلق فرص عمل (مباشرة وغير مباشرة) الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى تطور الواقع الاقتصادي للبلد.
 3. دعم استخدام الممارسات المصرفية الحديثة في تقديم القروض إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
 4. مساعدة المصارف الخاصة في تطوير أسواق جديدة مربحة لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعمل على تنمية القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في القطر.
- وتقوم الشركة بإصدار ضمانات القروض التي تقدمها المصارف المشاركة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد بلغ عدد القروض المضمونة الصادرة لغاية عام 2015 (12177) قرصاً كما موضح في جدول (3) الذي يبين عدد المشاريع المضمونة من قبل الشركة العراقية لكفالات المصرفية، فقد بلغ أعلى عدد للقروض المضمونة عام 2012 (3284) قرص بائتمان مقدم (32.6) مليار دينار عراقي وكما موضح في الشكل (2).

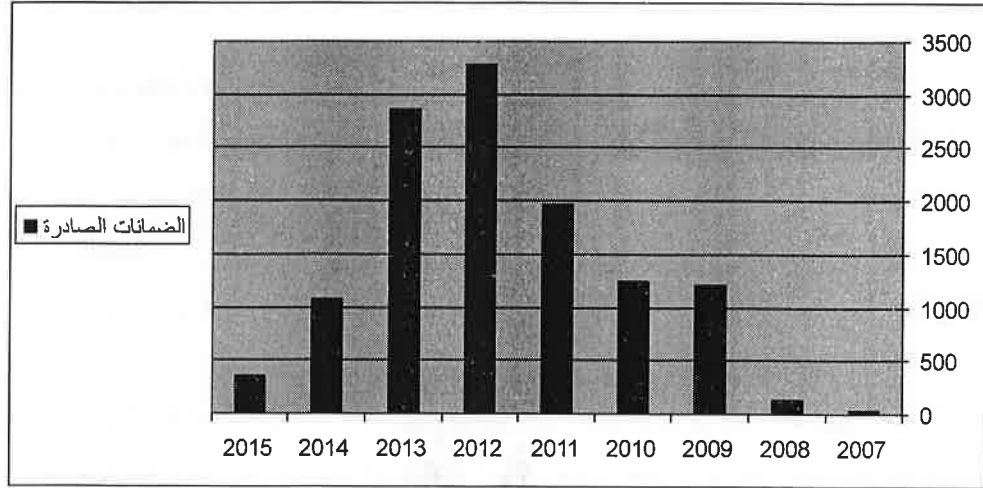
جدول (3)

عدد القروض المضمونة على مدى عمر الشركة للمدة (2007-2015)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
الضمانات الصادرة	38	143	1207	1250	1962	3284	2865	1076	352	12177

المصدر : الشركة العراقية لكفالات المصرفية، التقرير السنوي لعام 2015، ص35.

شكل (2) عدد الضمانات الصادرة على مدى عمر الشركة



المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (3)

ويوضح جدول (4) والشكل (3) عدد القروض المضمونة حسب نوع الجنس، فقد بلغ عدد القروض المقدمة للإناث (1991) قرصاً أي بنسبة (16.4%) من أجمالي القروض، أما القروض المقدمة للذكور فقد بلغ عددها (10186) قرصاً أي بنسبة (83.6%) من أجمالي القروض المقدمة، وهذا يدل على أن سوق العمل هو سوق ذكوري حيث تمل فرص العمل لصالح الذكور أكثر من الإناث لأسباب كثيرة منها العادات والتقاليد التي تنتظر للمرأة إنهاء خلقت لتربية الأطفال والاعتناء بزوجها فقط وليس للعمل خارج المنزل وأن الرجل هو من يتحمل مسؤولية أعالاة الأسرة وكذلك انخفاض مستوى التعليم للمرأة وكذلك افتقار الوعي الاجتماعي لأهمية دور المرأة في تحقيق التنمية وفق منظور شامل فضلاً عن انتشار ظاهرة الزواج المبكر وهذه الظاهرة كانت سبب في تدهور مكانة المرأة الاجتماعية وضعف دورها الاجتماعي والاقتصادي.

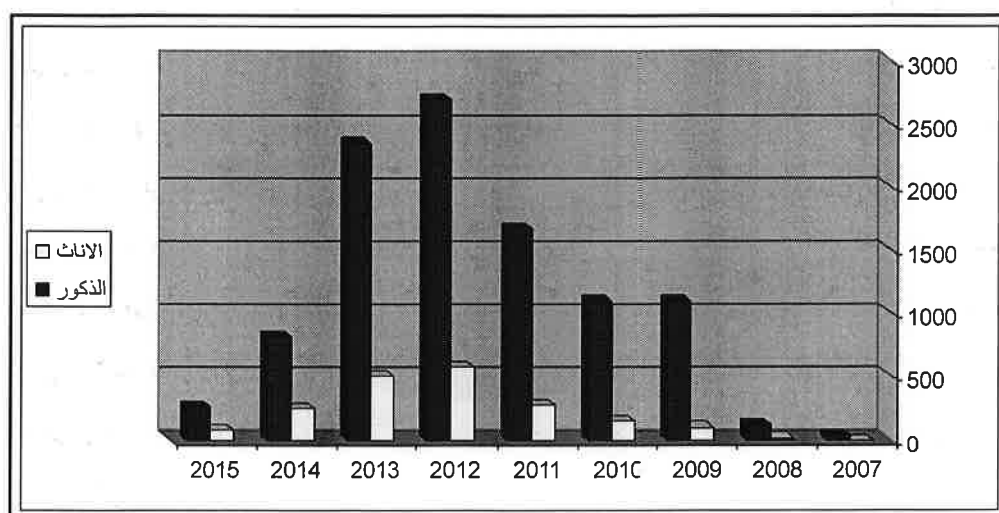
جدول (4)

عدد القروض المضمونة حسب الجنس للمدة (2015-2007)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
الإناث	2	21	106	151	281	582	511	252	85	1991
الذكور	36	122	1101	1099	1681	2702	2354	824	267	10186
المجموع	38	143	1207	1250	1962	3284	2865	1076	352	12177

المصدر : الشركة العراقية للكتالات المصرفية، التقرير السنوي لعام 2015، ص38.

شكل (3) عدد القروض المضمونة حسب الجنس



المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (4)

أما بالنسبة للمصارف المانحة للقروض فقد كان مصرف بغداد والخليج وأشور نسبة مساهمتهم عالية من القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع بقية المصارف الأخرى وكانت نسبة مساهمتهم (21%، 20%، 20%) على التوالي كما موضح في جدول (5) وشكل (4).

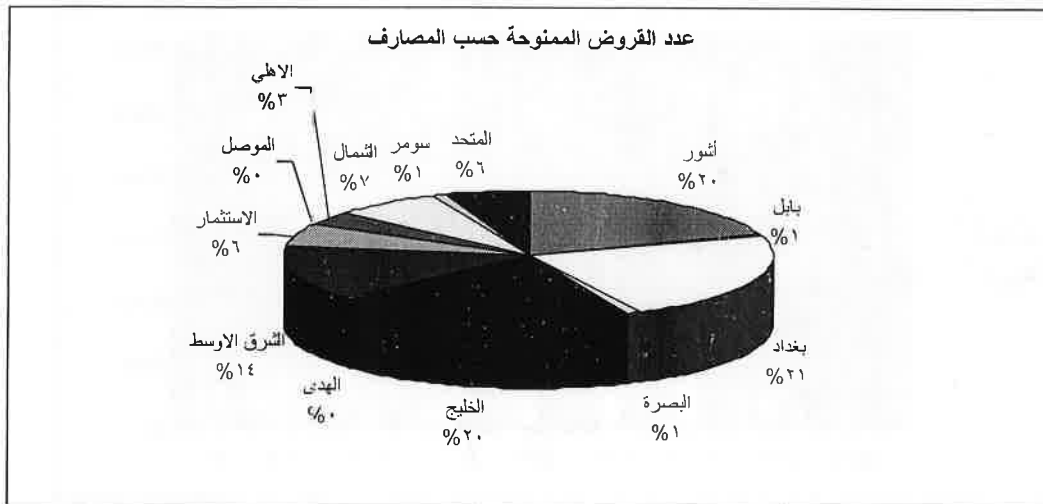
جدول (5)

عدد القروض المضمونة حسب المصارف المانحة للفترة (2007-2015)

أشور	بابل	بغداد	البصرة	الخليج	الهدى	الشرق الأوسط
2375	64	2728	103	2417	23	1658
الاستثمار	الموصل	الأهلي	الشمال	سومر	المتحد	المجموع
697	44	396	903	77	692	12177

المصدر : الشركة العراقية للكفالات المصرفية، التقرير السنوي لعام 2015، ص 39.

شكل (4) عدد القروض الممنوحة حسب المصارف



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (5)

أما بالنسبة لعدد القروض المضمونة حسب المحافظات فقد كانت العاصمة بغداد بالمرتبة الأولى وبنسبة (47%) من إجمالي القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك لارتفاع عدد سكانها مقارنة مع بقية المحافظات العراقية فضلا عن ارتفاع عدد فروع المصارف المشاركة في برنامج القروض ثم تلتها محافظة السليمانية بنسبة (9%) ثم بعد ذلك محافظة اربيل بنسبة (8%) نتيجة الاستقرار الوضع

السياسي والأمني في المحافظات الشمالية ثم تأتي محافظة النجف الاشرف بنسبة (6%) أما بقية المحافظات فقد كانت نسبة مساهمتها متقاربة بين (1%-4%) كما موضح في جدول (6).

جدول (6)

عدد القروض المضمونة حسب المحافظات للمدة (2015-2007)

القادسية	الانبار	بابل	بغداد	البصرة	دهوك	ذي قار	ديالى	اربيل
407	105	432	5724	359	202	136	310	956
كربلاء	كركوك	ميسان	المتن	النجف	نينوى	صلاح الدين	السليمانية	واسط
521	66	163	316	700	202	183	1148	247

المصدر : الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، التقرير السنوي لعام 2015 ، ص 40 .

أما بالنسبة للقروض المقدمة حسب القطاعات الاقتصادية فقد كان القطاع التجاري وقطاع الخدمات يشكل النسبة الأكبر من القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة (41% و 40%) على التوالي وذلك بسبب أن هذه القطاعات هي قطاعات مولدة لدخل وسريعة الربحية ونسبة المخاطرة فيها قليلة، أما القطاع الصناعي فقد كان نسبة مساهمته (9%) وهي نسبة ضئيلة جداً بالنسبة لهذا القطاع الحيوي الأمر الذي انعكس على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي التي لم تتجاوز (2%)، أما قطاع الزراعة فقد كان نسبة مساهمته في إجمالي القروض المضمونة (1%) وذلك لعدة أسباب منها أن هذا القطاع لا يحتاج إلى رؤوس أموال كثيرة فضلاً عن إغراق السوق بالمنتجات السلعية الرخيصة الأمر الذي سبب انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

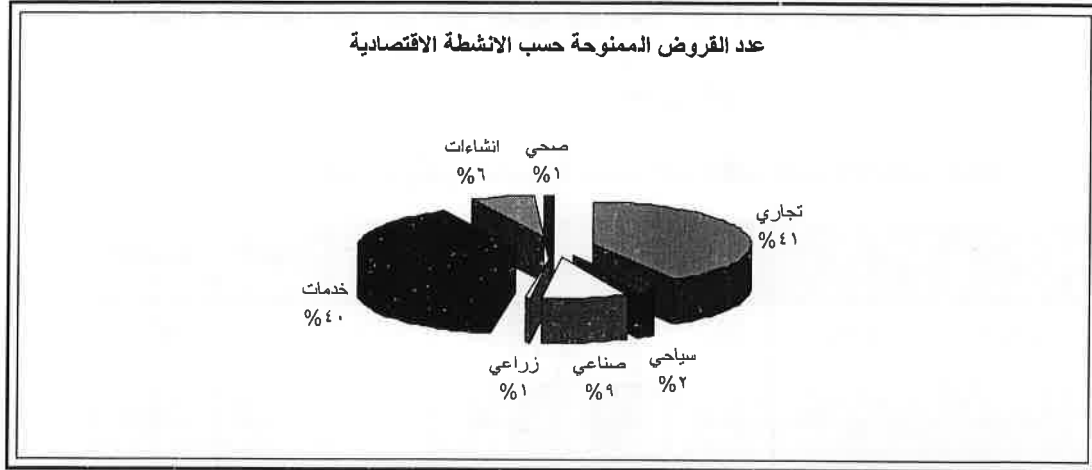
جدول (7)

عدد القروض المضمونة حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (2015-2007)

التجاري	السياحي	الخدمات	الصحي	الصناعي	الإنشاءات	الزراعي	المجموع
5070	199	4864	152	1056	772	64	12177

المصدر : الشركة العراقية للكفالات المصرفية، التقرير السنوي 2015، ص 42.

شكل (5) عدد القروض المضمونة حسب الأنشطة الاقتصادية



المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (7)

أما رصيد المحفظة الائتمانية للشركة فبدأ بالارتفاع التدريجي من عام 2007 لغاية عام 2012 موضحاً ارتفاع عدد القروض المضمونة خلال هذه المدة كما تم توضيحه في جدول (3) وشكل (2) ثم بدأ الائتمان المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالانخفاض التدريجي لغاية عام 2015 وذلك نظراً للظروف التي طرأت على البلد فإن عمل الشركة تأثر كثيراً حيث أن معظم المصارف فقدت الاتصال مع فروعها في المناطق التي وقعت فيها الإحداث وأصبحت خارج سيطرة الحكومة المركزية مما سبب انخفاض عدد المقرضين.

جدول (8)

رصيد المحفظة الائتمانية للمدة (2015-2007)

مليون دينار

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
12801	21818	27980	32685	18604	14688	14117	4117	969

المصدر : الشركة العراقية للكفالات المصرفية، التقرير السنوي 2015، ص 43.

٢. الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

تأسست الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أيار عام 2009 كمؤسسة مالية غير مصرفية، برأس مال قدره (270) مليون دينار لتسعة مصارف خاصة، ساهم كل مصرف بمقدار (30) مليون دينار (الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2009، 4).

تعمل الشركة على خلق ثقافة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دور هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل لأفراد المجتمع ومحاربة البطالة عن طريق إدارة وتوجيه الائتمان التي تحصل عليه من الجهات المانحة سواء كانت منظمات دولية أو حكومية إلى شبكة المصارف الخاصة العاملة في برنامج الإقراض (الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2010، 8).

تفرض الشركة سعر فائدة (10%) على القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (4%) تحصل عليه الشركة لقاء تقديمها التخصيصات المالية لمصارف المساهمة و(6%) تحصل عليه المصارف المساهمة وتعمل الشركة على تقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة تقل بـ (20%) عن سعر الفائدة الجاري في السوق.

بدأ عمل الشركة بعد حصولها على منحة مالية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فقد حصلت الشركة عام 2009 على منحة التجارة للتنمية الاقتصادية البالغة (6000000) دولار تم توزيعها على المصارف المساهمة لتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة (10%)، وفي عام 2010 حصلت الشركة على منحة أنماء التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية البالغة (1000000) دولار وبسعر فائدة (10%)، كما حصلت الشركة على منحة دعم المجاميع المحرومة في العراق عام 2011 البالغة (9000000) دولار خصصت للمشاريع التي تعرض أصحابها للتهجير بسبب أعمال العنف والمحرومين من ذوي الدخل المحدود الذين يمتلكون القدرة على العمل والإبداع وتشغيل مشاريعهم الخاصة وبسعر فائدة على القروض (8%).

يلحظ من جدول (9) أن العاصمة بغداد احتلت النسبة الأكبر من حجم القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة (52%) وذلك لوجود عدد كبير من فروع المصارف المساهمة في برنامج الإقراض في بغداد فضلاً عن ارتفاع حجم السكان ثم يأتي بعد ذلك المحافظات الشمالية بسبب

الاستقرار الأمني وارتفاع نسبة الوعي المصرفي لدى أفراد الإقليم، أما بقية المحافظات فكان نسبتهما من حجم القروض متقاربة.

ويلاحظ من جدول (9) أن حجم القروض على مستوى المصارف كان مصرف الشمال ساهم بنسبة (21%) من حجم القروض الممنوحة ثم يليه مصرف الموصل بنسبة (18%) ثم مصرف أشور بنسبة (16%) ثم مصرف الشرق الأوسط بنسبة (14%) أما بقية المصارف كانت نسبة مشاركتها متقاربة بين (5%-10%) كما موضح في الشكل (6).

جدول (9)

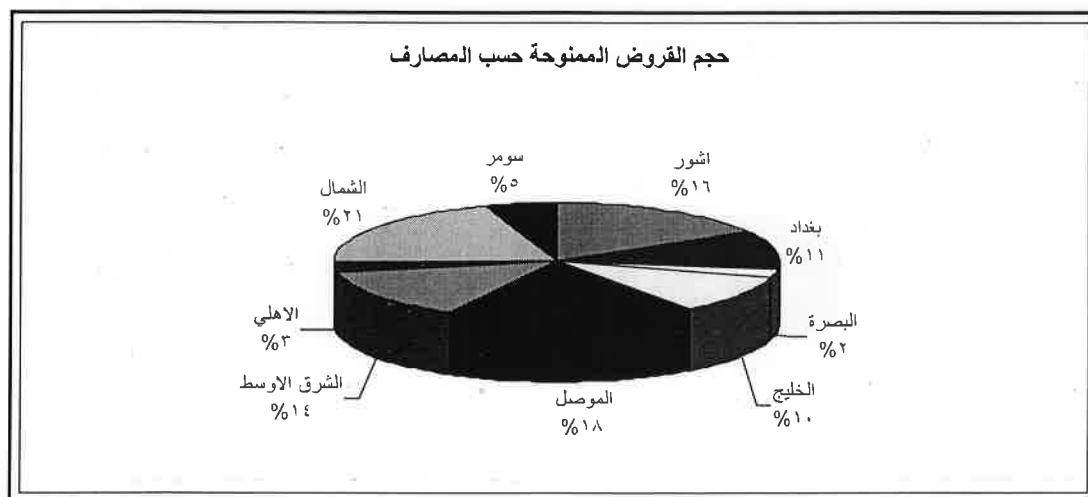
توزيع قروض الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب المحافظات والمصارف

ألف دولار

اسم المحافظة	مبلغ القرض	عدد القروض	اسم المحافظة	مبلغ القرض	عدد القروض	اسم المصرف	مبلغ القرض	عدد القروض
دهوك	2242	163	النجف	1688	77	أشور	11921	845
أربيل	4516	348	الديوانية	297	21	بغداد	7842	356
السليمانية	5098	353	بابل	4550	188	البصرة	1662	187
نينوى	4746	402	كربلاء	1374	62	الخليج	7582	276
كركوك	337	35	واسط	871	54	الموصل	13338	841
صلاح الدين	2345	138	المتن	235	9	الشرق الأوسط	10180	789
ديالى	398	8	ذي قار	3107	92	الأهلي	1969	130
بغداد	37106	2469	ميسان	172	9	الشمال	14674	948
الانبار	1871	88	البصرة	1091	52	سومر	3876	196
المجموع			72044	4568	72044	المجموع	72044	4568

المصدر : الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التقرير السنوي لعام 2015، ص 17.

شكل (6) حجم القروض الممنوحة حسب المصارف المساهمة في برنامج الإقراض



المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (9).

ويوضح جدول (9) أن الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ساهمت بتقديم قروض بمقدار (72) مليون دولار وبلغ عدد المشاريع (4568) مشروع الأمر الذي يعزز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ورفع مستوى التشغيل والحد من البطالة والفقر.

أما حجم القروض الموزعة من قبل الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة الاقتصادية، فنلاحظ من جدول (10) أن نسبة القطاع التجاري كانت النسبة الأكبر فقد بلغت (55%) أي أكثر من نصف مبلغ القروض، أما القطاع الخدمي فقد بلغ (24%) ثم القطاع الصناعي كانت نسبته من حجم القروض (10%) والقطاع الزراعي (5%) وهي نسب ضئيلة جداً بالنسبة لهذه القطاعات الحيوية كما موضح في الشكل (7).

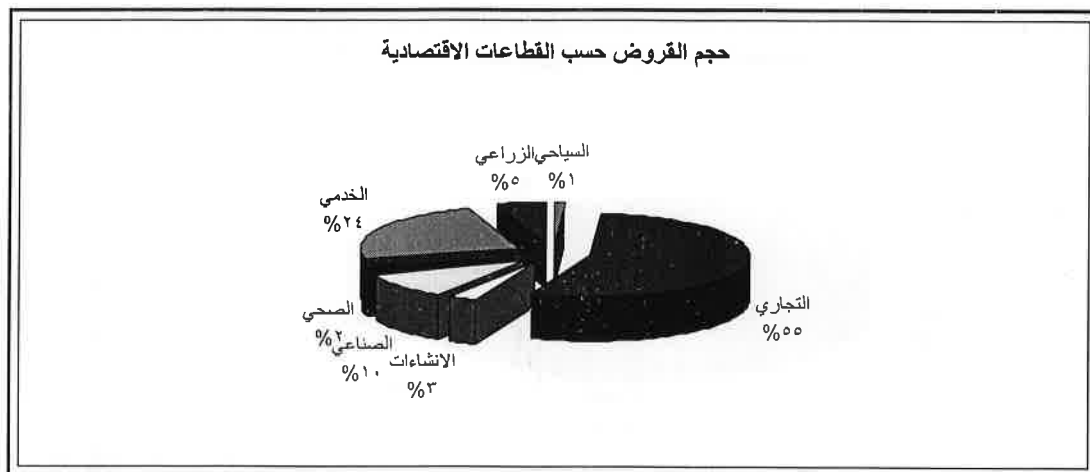
جدول (10)

حجم القروض الموزعة من قبل الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات ألف دولار

التجاري	الخدمي	الصناعي	الزراعي	الإنشاءات	الصحي	السياحي
39624	17291	7204	3602	2161	1441	721

المصدر : الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التقرير السنوي 2015، ص14.

شكل (7) حجم القروض حسب القطاعات الاقتصادية



المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (10).

المحور الرابع : دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيس للثروة الاقتصادية والمساهمة في توفير فرص العمل وذلك لما لها من دور ايجابي في محاربة البطالة وتوفير فرص عمل بما يسهم من زيادة دخل الطبقات الفقيرة ورفع مستوى معيشتهم ليس في الدول النامية فقط وإنما في الدول المتقدمة أيضاً على حد سواء.

١. دور المشاريع الصغيرة في تخفيض معدلات البطالة :

تعد البطالة من أخطر أنواع المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول وتختلف حدتها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، وأن القضاء على البطالة يحتاج تحديد وسيلة ترفع مستوى التشغيل للقوى العاملة إلا وهي المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعد مصدراً رئيسياً لتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع (سلمان، 2009، 44). ويعتبر الاقتصاد العراقي غير قادر على توفير فرص التشغيل لكافة الشباب مع عجز الحكومة والمؤسسات الكبيرة في تأمين الوظائف والأعمال واستيعاب التزايد في نمو السكان والهجرة، لذا يعد الاهتمام في المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرصة لتحريك سوق العمل والحد من البطالة، لاسيما أن الاقتصاد العراقي يعاني من ظاهرة البطالة فقد بلغت نسبة البطالة عام 2004 (26.8%) ثم انخفضت

إلى (15.3%) عام 2008 (وزارة التخطيط، 2013، 18)، ويرجع السبب إلى انخفاض معدل البطالة إلى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام 2005 التي تهدف إلى زيادة أعداد المشتغلين في الدولة والجهاز الأمني، وكذلك القروض التي منحت من قبل شركات التمويل التي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في رفع سياسة التشغيل والحد من البطالة، ثم انخفضت معدل البطالة في عام 2012 إلى (11.9%) ثم ارتفعت هذه النسبة عام 2014 إلى (12.7%) (وزارة التخطيط، 2016، 5) وذلك بسبب تعرض بعض المحافظات إلى الإحداث وتهجير أهلها من قبل تنظيم داعش الإرهابي مما يسبب ارتفاع نسبة البطالة.

٢. دور المشاريع الصغيرة في القضاء على الفقر :

الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات اجتماعية متعددة الأشكال والأبعاد وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها، فقد بلغ مستوى الفقر في العراق (23%) من إجمالي السكان أي حوالي (6.9) مليون عراقي يقعون تحت خط الفقر وهذه النسبة توزعت بين الريف (39%) والحضر (16%) لعام 2007 (وزارة التخطيط، 2009، 6)، ثم انخفضت هذه النسبة إلى (18.9%) عام 2012 واستمرت بالانخفاض لتصبح (15%) (وزارة التخطيط، 2016، 9) عام 2014 فقد سعت الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من مستوى الفقر وأثاره ومخلفاته استناداً إلى أن الفقر يولد فقر (نظرية الحلقة المفرغة) فضلاً عن أن هذا الجيل من الفقراء يولد استنزاف للموارد الاقتصادية مما ينعكس على استدامة التنمية ومواردها.

فقد قدمت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية برنامج القروض الميسرة خلال المدة (2007-2010) مرتبط بشبكة الحماية الاجتماعية من خلال منح قروض بدون فائدة لغرض الحد من الفقر والبطالة، شملت فئة العاطلون عن العمل والمهجرون العائدون لمناطق سكناهم وأصحاب المحلات المتضررين من العمليات الإرهابية على أن يتم تسديد مبلغ القرض خلال مدة خمس سنوات.

حيث يلحظ من جدول (11) أن أعداد القروض الممنوحة بلغت (73501) قرض منها (68377) قرض لفئة الرجال أي بنسبة (93%) و (5124) قرض لفئة النساء أي بنسبة (7%) وهذا يدل على وجود اختلال في كفة ميزان القروض الممنوحة للمشاريع بين الرجال والنساء، أن تقديم هذه القروض الميسرة لفئة الأفراد العاطلون عن العمل تعمل عن الحد من البطالة والفقر ورفع مستوى معيشة هذه الفئة

في المجتمع، كما يلاحظ أن قطاع الخدمات كان يشكل النسبة الأكبر (37%) من عدد القروض الممنوحة حسب الأنشطة الاقتصادية ثم يليه قطاع التجارة بنسبة (26%) كما موضح في الشكل (8).

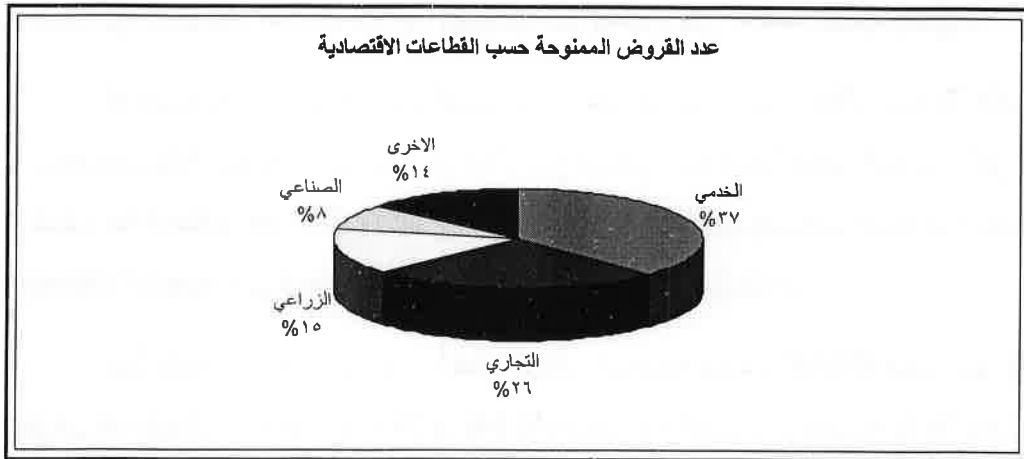
جدول (11)

أعداد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للفترة (2007-2010)

القطاع	الرجال	النساء	المجموع
الخدمي	25550	1986	27536
التجاري	17641	1208	18849
الزراعي	10610	211	10812
الصناعي	5615	522	6137
الأخرى	8961	1197	10158
المجموع	68377	5124	73501

المصدر : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم دعم المشاريع وخلق فرص العمل

شكل (8) عدد القروض الممنوحة حسب القطاعات الاقتصادية



المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (11)

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

١. يتميز الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاداً خديماً ضعيف الإنتاج، ترتفع فيه مساهمة القطاعات الخدمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض مساهمة قطاع الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أكدته برنامج الإقراض من قبل شركات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد كان حجم القروض مرتفعاً للمشاريع الخدمية كونها قطاعات سريعة الربح وتمتاز بانخفاض درجة المخاطرة فيها بينما كان حجم القروض منخفضاً للمشاريع الإنتاجية (الزراعية والصناعية).
٢. تأسست شركات التمويل في ظل بيئة أمنية صعبة جداً، وبالرغم من هذه الصعوبات الأمنية استطاعت هذه الشركات بناء هيكلها ورسم سياسات عملها الأمر الذي مكنها من مواجهة التحديات الأمنية التي أثرت على واقع الإقراض المصرفي بسبب انعدام الثقة بين المصارف والمقترضين وزيادة حجم المخاطر الائتمانية في ظل هذه الظروف.
٣. أن الشركات المساهمة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها دور كبير في تنشيط القطاع الخاص ورفع دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي وخلق فرص عمل لأفراد المجتمع ومحاربة البطالة والفقر.
٤. انخفاض مساهمة المرأة في سوق العمل وانخفاض الوعي الاجتماعي لأهمية المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٥. أن سياسات التشغيل التي تبنتها الحكومة وشركات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كان لها تأثير في تخفيض نسب البطالة ومستوى الفقر في العراق.

التوصيات :

١. زيادة دور الدولة في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع إشراك القطاع الخاص ببرنامج التمويل من خلال القروض التي تقدمها المصارف الحكومية والخاصة.
٢. العمل على خلق فرص توليد الدخل من خلال التمويل الذي تقدمه المصارف لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للحد من انبثالة والفقر.
٣. يجب على الدولة أن تضع أسس للاثئمان المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تعزيز الثقة في عملية التمويل.

٤. العمل على توجيه القروض نحو قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة بدلاً من توجيهها نحو القطاعات الخدمية المولدة للدخل والمسببة بارتفاع حجم الطلب السلعي وبالتالي تسبب ارتفاع في الضغوط التضخمية.
٥. العمل على دعم الممولين والمانحين وفتح نوافذ تمويلية جديدة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبار هذه المشروعات إحدى الوسائل الفعالة للحد من الفقر.
٦. وضع إستراتيجية لتشجيع المرأة للعمل في القطاع الخاص من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنح النساء نسبة من القروض الممنوحة لهذه المشاريع وبشروط ميسرة.
٧. تفعيل فكرة حاضنات الأعمال التي تعمل على دعم المشاريع الناشئة والجديدة التي لا تتوفر فيها موارد كافية من خلال تقديم الحاضنة حزمة متكاملة من الخدمات التي تعمل على تقليل الصعوبات والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مرحلة تأسيسها.

المصادر:

١. بثال، احمد حسين وآخرون، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد7، 2011.
٢. التميمي، أرشد فواد مجيد، مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني، مجلد مؤتمر الاقتصاد السابع، جامعة اليرموك، 2007.
٣. حافظ، ناهدة عبد الكريم ، قروض المشاريع الصغيرة ودورها في تعزيز المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
٤. الدوري، زكريا ، السامرائي، يسرى ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان، 2006.
٥. سلمان، ميساء حبيب ، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، رسالة ماجستير في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009.
٦. الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التقرير السنوي، للسنوات، 2009، 2010، 2015.
٧. الشركة العراقية للكفالات المصرفية، التقرير السنوي للسنوات، 2014، 2015.
٨. صليبي، ياسمين سعدون ، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، 2012.
٩. طشطوش، هائل عبد المولى ، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
١٠. النعيمي، عدنان تايه، إدارة الائتمان منظور شمولي، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
١١. هيكل، محمد ، مهارات وإدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
١٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، 2009.
١٣. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الإحصائي، 2016.

١٤. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لسنة 2011.
١٥. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، تعزيز المنشآت الصناعية المتوسطة للقطاع الخاص لسنة 2012.
١٦. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2008-2012)، 2013.
١٧. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم دعم المشاريع وخلق فرص العمل.

م. عمر محمود عكاوي & م.د. نادية مهدي عبد القادر & م. علياء حسين خلف

النتائج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص بالأسعار الثابتة (100=1988) للسنوات 2004-2013
جول (1)

الأنشطة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الزراعة والغابات والصيد	4519.9	5936.6	6195.7	4477.0	3888.2	4017.2	4060.0	4739.4	4941.1	5008.1
التعدين والمناجم	17.7	63.1	70.3	76.3	60.1	136.1	142.1	159.1	159.3	154.2
الصناعة التحويلية	458.1	421.8	473.8	600.4	557.3	442.8	669.7	1354.1	1516.2	1114.6
الكهرباء والماء	146.7	179.6	146.8	154.1	158.9	166.0	163.0	214.9	289.1	263.2
إتباطء والتشييد	602.6	1436.4	1478.1	1569.0	1616.8	1681.4	2715.7	2731.5	3985.5	5816.0
التجارة والمواصلات	1825.2	1773.3	1323.9	1085.8	1233.8	1170.1	1299.8	1364.2	1846.2	1865.9
تجارة الجملة والتفصيل	2130.6	2354.4	1340.1	1565.1	2129.4	2588.0	3366.3	3803.3	4598.1	4769.7
العمل والتأمين والمعارف	5657.0	5833.5	6349.5	6643.0	6872.5	7075.0	7262.8	7666.1	7642.5	7895.6
البنوك والتأمين	67.5	71.1	103.4	168.1	199.2	203.7	185.4	376.4	323.9	383.9
مبلغ غير السكن	5589.5	5762.4	6246.1	6474.9	6673.3	6871.3	7077.4	7289.7	7318.6	7511.7
خدمات التنمية الشخصية	622.2	641.3	664.9	582.0	629.7	648.0	710.8	732.1	1084.6	1267.0
النتائج المحلي	15980.0	18640.0	18043.1	16752.7	17146.7	17924.6	20390.2	22764.7	26062.6	28154.3

المصدر :

من محل الباحثين باستخدام المعادلة التالية :
النتائج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بالأسعار الثابتة = النتائج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بالأسعار الجارية ÷ المعطى للنتائج المحلي الإجمالي
النتائج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بالأسعار الجارية و المعطى للنتائج المحلي الإجمالي (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية)
• وزارة التخطيط المركزية لا تحسب النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع الخاص وإنما تحسب فقط بالأسعار الجارية.

الاهمية النسبية للنشطة الاقتصادية الناتجة المحلي الإجمالي للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي بالأميرال للفترة 2004-2013 جدول (2)

الاهمية النسبية للنشطة الاقتصادية الناتجة المحلي الإجمالي للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي بالأميرال للفترة 2004-2013	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	النشطة
الزراعة والغابات والصيد	6.6	6.8	7.4	7.0	7.3	7.5	9.2	12.9	13.6	10.8	
التعدين والمناجم	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.04	
الصناعة التحويلية	1.4	2.1	2.1	1.1	0.8	1.0	1.2	0.9	0.9	1.1	
الكهرباء والماء	0.3	0.4	0.3	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.3	
البناء والتشييد	7.6	5.5	4.2	4.7	3.0	3.1	3.2	3.0	3.3	1.4	
التجارة والخدمات	2.4	2.5	2.1	2.2	2.1	2.3	2.2	2.7	4.0	4.3	
تجارة الجملة والتفصيل	6.3	6.4	5.9	5.8	4.7	4.1	3.2	2.8	5.4	5.1	
المال والتأمين والخدمات المالية والتأمين	10.4	10.6	12.0	12.5	12.9	13.2	13.6	13.2	13.4	13.5	
ملكية دور السكن	0.5	0.4	0.5	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.1	0.1	
خدمات التنمية الشخصية	9.9	10.2	11.5	12.2	12.6	12.9	13.3	13.0	13.3	13.4	
الخدمات المحلية	1.6	1.5	1.1	1.2	1.1	1.2	1.1	1.3	1.4	1.4	
	37.1	36.3	35.7	35.3	32.7	33.1	34.5	37.7	42.9	38.4	

المصدر : من عمل الباحثين بالأصل على بيانات جدول (1).